الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/40/334
24 May 1985
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/RUSSIAN

الدورة الاربعون
البند ٨٤ (ب) من القائمة الأولية*

التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى : استعراض تنفيذ ميثاق حقوق الـــدول وواجباتها الاقتصادية

رسالة مؤرخة في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لدى الامم المتحدة لتشيكوسلوفاكيا

اتشرف بان احيل اليكم طيه ،باسم وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بلغاريا الشعبية وجمهورية بولندا الشعبية وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية والجمهورية الديمقراطية الالمانية وجمهورية منغوليا الشعبية وجمهورية هنغاريا الشعبية ، نص البيان المشترك الصادر عن هذه الوفود في الجلسة الختامية للجنة الجامعة المخصصة لاستعراض تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص البيان المشترك بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في اطار البند ٨٤ (ب) من القائمة الاولية .

(توقيع) ياروسلاف سيـــزار
السفير
الممثل الدائـــم

* A/40/50/Rev.1

Digitized by UNOG Library

مرفـــق

البيان المشترك الذى اصدرته ،في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٥ ، وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بلغاريا الشعبية وجمهورية بولندا الشعبية وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وجمهوريـــة تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية والجمهورية الديمقراطية الالمانيـــة وجمهورية منغوليا الشعبية وجمهورية هنغاريا الشعبية في الجلسة الختامية للجنة الجامعة المخصصة لاستعراض تنفيذ ميثاق حقـــوق الـــدول وواجباتها الاقتصادية

أكد استعراض تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الأهمية الباقية لهـــذا الصك ، كما أكد الالحاح المتزايد والضرورة الماسة لاضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقـــات الاقتصادية الدولية وفقا لمبادئ العدالة والمساواة والتطوير الشامل للتعاون المتبادل النفـــع بين كل البلدان بصرف النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية .

وكشفت الدورة عن تفهم واسع النطاق لأهمية الميثاق بوصفه نوعا من مدونة لقواعـــــد السلوك بالنسبة لكل الدول في الميدان الاقتصادى .

وفي الوقت نفسه ، اوضحت الدورة بجلاء وجود قلق متزايد بسبب تجاهل معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو لمبادئ واحكام الميثاق وعرقلتها لاعمال هذه المبادئ والأحكام ، ممـــا نتج عنه عدم احراز اى تقدم في ميدان اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية واقامة النظـــام الاقتصادى الدولي الجديد .

ولقد اتبعت البلدان الاشتراكية ، التي تتصرف وفقا للقرار ١٦٣/٣٩ الذى تم اعتماده بناء على مبادرة من مجموعة السبعة وسبعين ، نهجا بناء في هذه الدورة . فنحن قد اعربنـــا عن موافقتنا ، من حيث المبدأ ، على مشروع الوثيقة الختامية الذى قدمته مجموعة السبعة وسبعين (A/AC.226/L.1) وقلنا اننا مستعدون لقبوله كأساس لصياغة مقرر اللجنة ،في جملة امور ، علـــى اساس توافق الاراء .

بيد ان التوصل الى توافق اراء احبطته الدول الغربية التي كانت تعمل تارة في العلـــن وتارة من وراء الكواليس . وتدل هذه النتيجة على ان ما يبديه الغرب ظاهريا من استعداد للعمل من اجل التوصل الى ما يسميه توافق آراء جديد ماهو الا ستار لمواصلة املاء الارادة والضغـــط الاكراهي في ميدان العلاقات الدولية .

ان اختتام اعمال لجنتنا لا يعني انتهاء عملية استعراض تنفيذ الميثاق المقرر ان تلخص نتائجها الجمعية العامة في دورتها الاربعين . ونحن لا نزال مستعدين لمواصلة العمل علـــى

Digitized by UNOG Library

أساس الوثيقة A/AC.226/L.1 التي ستصدر ، حسب فهمنا ، بوصفها مرفقا لتقرير اللجنة .

وينبغي ان يشمل هذا المرفق ايضا الوثيقة A/AC.226/L.2 التي تتضمن مشروع قرار لتنظر فيه الجمعية العامة . وعلاوة على ذلك ، فان البلدان التي اتحدث باسمها ترجو ان يستنسخ في تقرير لجنتنا النص الكامل للتعديلات التي اقترحت البلدان الاشتراكية ادخالها على الوثيقة A/AC.226/L.1 ، بصيغتها التي قدمتها بها مجموعة السبعة وسبعين ، والتي نوقشت في المشاورات غير الرسمية ولم تجد اية اعتراضات اساسية لدى محررى الوثيقة .

وفي الوقت نفسه ، نحن نرى انه يتعين علينا ، في هذه الحالة الراهنة ، ان نعرض على الجمعية العامة موقفنا من كل المسائل المتعلقة باستعراض الميثاق ، ونود ان ندلي بما يلي :

١- ان ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية هو احد اهم الوثائق البرنامجية للأمم المتحدة في المجال الاقتصادى . وتكمن الأهمية التاريخية للميثاق في انه قد ارسى الأسس لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية تدريجيا . والهدف الرئيسي للميثاق هو اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على اسس عادلة وديمقراطية وتعزيز الثقة في العلاقات الاقتصادية بين الدول على اساس العدالة والتساوى في السيادة والمصلحة المشتركة والتعاون بين جميع البلدان بصرف النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية .

٢- ان مبادئ واهداف الميثاق تنظم العلاقات السياسية فضلا عن العلاقات الاقتصادية بين الدول . فتساوى الحقوق ، والاعتراف بالسيادة الكاملة للدول في ميدان انشطتها الاقتصادية ، وعدم جواز اى تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، والتعايش السلمي وواجب كل الدول في العمل على تحقيق نزع السلاح العام الكامل وغيرها من المبادئ السياسية الأخرى المنصوص عليها في الفصل الأول من الميثاق هي مبادئ تفهمها وتؤيدها تماما الاغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الامم المتحدة .

٣- وقد تهيأت شروط اساسية جيدة لتنفيذ الميثاق في منتصف السبعينات ،عندما اسهم انخفاض حدة التوتر الدولي في التوسيع والتطور المطرد للعلاقات الاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية بين كل الدول . بيد ان هذه العملية قوضتها الدول الامبريالية التي اخذت تنتهج سياسة رامية الى الاخلال بالتوازن العسكرى-الاستراتيجي القائم لصالحها وتقويض التعاون القائم على الانصاف واللجوء الى املاء الارادة في ميدان العلاقات الدولية . ان لهذه السياسة تأثيرا سيئا للغاية على تطور العلاقات العادية بين الدول ،كما انها تؤدى الى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادى وتمثل انتهاكا صارخا لميثاق الامم المتحدة ولـ" أسس العلاقات الاقتصادية الدولية " المذكورة في الفصل الاول من الميثاق والاحكام الواردة في المواد ١ و ٤ و ١٥ و ٢٦ .

../..

Digitized by UNOG Library

ان الأعمال العدوانية للامبريالية في ميدان الشؤون الدولية السياسية والاقتصادية هي السبب الرئيسي في انه ،بعد ١٠ سنوات من اعتماد الميثاق والاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد لم يتحقق عمليا اى تقدم في اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على اساس عادل وديمقراطي .

وتؤكد البلدان الاشتراكية ان تصعيد القوى الامبريالية لسباق التسلح يمثل احد الاسباب الرئيسية لتفاقم عدم الاستقرار السياسي والاقتصادى في العالم ، ويزيد من خطر اندلاع الحرب النووية ويهدد بقاء البشرية نفسه ويضع عبئا متزايدا على عاتق شعوب العالم ويبتلع موارد مادية ومالية ضخمة ويعطل خطى التقدم الاقتصادى والاجتماعي . واكثر المهام الحاحا اليوم هو تنفيذ تدابير عملية لكبح جماح سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح .

ومما له اهمية خاصة في مجال تنفيذ الاحكام المجسدة في الميثاق والمتعلقة بضرورة المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، تنفيذ المقترحات المحددة الواردة في مقررات الاجتماع الاقتصادى الرفيع المستوى للبلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى (موسكو ، ١٢-١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٤) ، والاقتراح الذى قدمته في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ الدول الاطراف في معاهدة وارسو ، والبلاغ الصادر عن الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس التعاضد الاقتصادى في ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ والوثائق الأخرى للدول الاشتراكية والمتعلقة بوقف سباق التسلح وتجميد الميزانيات العسكرية وتخفيضها ، واحراز تقدم صوب نزع السلاح الذى يمكن ان يسمح باستخدام الموارد المحررة على هذا النحو في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك تنمية البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

٤ — ويمكن أن يمثل تنظيم مفاوضات دولية بشأن أكثر المشاكل الاقتصادية العالمية الحاحا ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٣٨/٣٤ ، خطوة هامة في اتجاه تنفيذ الميثاق . وتفسير الطريق المسدود الذى انتهت اليه مسألة بدء المفاوضات العالمية هو عدم رغبة البلدان الرأسمالية ومؤسساتها عبر الوطنية في التخلي عن المواقع المتميزة التي تحتلها في اقتصاد العالم الرأسمالي . وتستهدف سياساتها التي تنتهك مبادئ الميثاق انتهاكا صارخا ، لا المحافظة فقط على استغلال الاستعمار الجديد للبلدان النامية بل تستهدف ايضا توسيع هذا الاستغلال والاستمرار في امتصاص موارد مالية ومادية ضخمة من هذه البلدان النامية .

ان البلدان الاشتراكية تدعو بشدة الى بدء المفاوضات العالمية في اطار الأمم المتحدة في اسرع وقت ممكن ، وفقا لقرارات المنظمة ومشاركة كل الحكومات ومراعاة مصالحها المشروعة ، مما يسمح ايضا بالشروع في التنفيذ العملي لعدد من أحكام ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . وكما أكد الاعلان المعنون " المحافظة على السلم والتعاون الاقتصادى الدولي " الذى اعتمدته البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى في مؤتمرها الاقتصادى الرفيع المستوى ، تؤيد هذه البلدان على الدوام اتخاذ قرارات وسبل فعّالة للعمل ترمي الى ابعاد جميع اشكال الاستغلال من العلاقات الاقتصادية الدولية وكفالة التعاون الدولي العلمي والتقني دون معوقات والقضاء على التمييز والعقبات المصطنعة والتبادل غير المتكافئ في العلاقات التجارية واقامة علاقات عادلة وسليمة اقتصاديا فيما يتعلق بأسعار المواد الخام والمواد الغذائية والسلع المصنوعة ، وممارسة مراقبة أكبر ، تحقيقا لتلك الغاية ، لأنشطة الاحتكارات عبر الوطنية . وهي تحبذ تنظيم العملات والعلاقات المالية وتعارض سياسة أسعار الفائدة المرتفعة ؛ كما تؤيد تطبيع الشروط التي تمنح القروض وتسدد بمقتضاها ، حتى لا تستخدم كوسيلة للضغط السياسي والتدخل في الشؤون الداخلية ، ولا سيما فيما يتعلق بمديونية البلدان النامية .

٥ — ويتصل التدهور في الحالة الاقتصادية للبلدان النامية بمحاولات بعض الدول الغربية نقل عبء الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي الى البلدان النامية ، كما يتصل باللجوء الى الحمائية والتمييز وفرض الجزاءات وهي جميعا لا تتفق مع مبادئ الميثاق .

وقد زادت الدول الامبريالية اخيرا من ضغطها على البلدان النامية حتى تحملها على التخلي عن اجراء اصلاحات اجتماعية — اقتصادية تدريجية والحد من القطاع العام في مجال الاقتصاد واعادة النظر في خطط وبرامج التنمية الوطنية والغاء التدابير التشريعية الرامية الى حماية الصناعات الوطنية ، مما يفتح الباب أمام السيطرة الجامحة لرأس المال الخاص الأجنبي .

../..

Digitized by UNOG Library

وهذا الضغط هو مظهر واضح للاستعمار الجديد في شكل معاصر ينتهك انتهاكا صارخا احكام الميثاق ، ولاسيما المواد ١ و ٧ و ١٠ و ١٦ و ٢٤ .

٦ - وتقدم البلدان الاشتراكية ، التي تلتزم بدقة بالمبادئ التقدمية للميثاق مساهمة ملموسة في تنفيذ تلك المبادئ . ويتضح هذا في المساندة السياسية للمطالب العادلة للبلدان النامية في كفاحها من أجل انهاء الاستعمار الاقتصادى والقضاء على سياسة املاء الشروط والابتزاز والتهديدات في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، وفي اقامة تعاون اقتصادى دولي واسع ومتبادل النفع وعادل . وتقوم البلدان الاشتراكية ، في حدود قدراتها ، بتزويد البلدان النامية بمساعدة اقتصادية شاملة ، متخذة أشكالا تتفق مع نظمها الاجتماعية وأثبتت هذه المساعدة فعاليتها في الممارسة واعترفت بفضلها البلدان النامية ذاتها . ويوجد الدليل المقنع على ذلك في البيانات التي قدمها عدد من البلدان الاشتراكية في الأمم المتحدة بشأن هذه المساعدة .

ويمثل التعاون الاقتصادى والتجارى والعلمي والتقني بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية ، بالنظر الى مضمونه ومبادئه وأهدافه ، نوعا جديدا من العلاقات الاقتصادية الدولية المناهضة لنظام استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لبلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية الذى فرضته الامبريالية . ويتفق التعاون بين البلدان الاشتراكية والدول الحديثة الاستقلال في طبيعته وأشكاله اتفاقا تاما مع أحكام الميثاق ، خاصة المواد ٤ و ١٤ و ١٨ و ١٩ ، ويمثل مساهمة من البلدان الاشتراكية في تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية واعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس منصف وعادل .

٧ - ويمثل التعاون فيما بين البلدان الاشتراكية في اطار مجلس التعاضد الاقتصادى اسهاما له أهميته في تنفيذ الميثاق .

وقد خلقت البلدان الاشتراكية نوعا جديدا من التكامل الاقتصادى الدولي مما يعطي مثلا للتعاون العادل والمتبادل المنفعة حقا بين البلدان . وتتمكن البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى بفضل وحدة اهدافها السياسية والاجتماعية - الاقتصادية من المضي بنجاح في البحث عن ايجاد حل أساسي لمجموعة كاملة من المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية .

وقد بدأت مرحلة جديدة في التكامل الاشتراكي الاقتصادى في المؤتمر الاقتصادى الرفيع المستوى للبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى ، الذى حددت فيه الملامح الاساسية لتعاونها الاقتصادى المتبادل الطويل الاجل .

وعلى النحو الذى جرى التأكيد عليه في البيان المتعلق بالخطوط الأساسية لزيادة تنمية وتكثيف التعاون الاقتصادى والعلمي والتقني فيما بين البلدان الأعضاء

Digitized by UNOG Library

في مجلس التعاضد الاقتصادى ، والذى اعتمد في المؤتمر ، فان التنفيذ المستمر للقرارات المعتمدة " سيوفر حافزا جديدا وهاما لزيادة التنمية التدريجية لاقتصادياتها وتعاونها المتبادل ورفعا لمكانتها ولحظوة الاشتراكية في العالم ، وتعزيزا أشمل وأوثق لوحدة البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى ، التي يضمها مجتمع تسوده مصالح الطبقة الأساسية وتربط بينه أواصر الايديولوجية الماركسية - اللينينية " .

٨ - وفيما يتعلق باستعراض تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، الذى اضطلع به وفقا للمادة ٣٤ من الميثاق وطبقا لقرار الجمعية العامة ١٦٣/٣٩ فان البلدان الاشتراكية

- تؤكد من جديد رسميا ان ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وثيقة أساسية في مجال اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية واقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وتناشد البلدان التي لم تراع أحكام تلك الوثيقة بكل دقة حتى الآن أن تفعل ذلك ؛

- تدين الانتهاكات الجسيمة لأحكام الميثاق الأساسية مثل المساواة في السيادة بين جميع الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والتعايش السلمي ، والفائدة المتبادلة ، والمساواة في الحقوق ، وحق تقرير المصير للشعوب ، والتنفيذ المخلص للالتزامات الدولية ، وتشجيع نزع السلاح العام الكامل ، وحق الدول في السيادة الكاملة على مواردها الطبيعية وانشطتها الاقتصادية ، بما في ذلك تنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية ، وحق كل دولة في الاشتراك في التجارة الدولية وغيرها من أشكال التعاون الاقتصادى دون النظر الى أى اختلافات في النظم الاجتماعية والاقتصادية ؛

- تطلب الى جميع البلدان التي لم تفعل ذلك حتى الآن ، أن تظهر ارادة سياسية بغية التخلص من العقبات التي تحول دون تنفيذ أحكام الميثاق وقرارات الأمم المتحدة الاخرى المتعلقة بجوانب محددة من النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، ولاسيما العقبات التي توجدها سياسات الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصرى ، والعنصرية والاستغلال ، واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها والسيطرة الاجنبية ، وما الى ذلك ؛

- تطلب الى هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات في منظومة الأمم المتحدة أن تنظر بصفة منتظمة في دوراتها في الأهداف والتدابير المتعلقة بتنفيذ أحكام الميثاق وفقا لطابع أنشطتها ؛

Digitized by UNOG Library

- تؤكد من جديد الحاجة الى تنفيذ جميع الدول لقرارى الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٨/١٩٧ و ٣٩/٢١٠ المتعلقين بالتدابير الاقتصادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادى ضد البلدان النامية ، والقرارين ٣٨/١٩٦ و ٣٩/٢٢٦ المتعلقين ببناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، والتي يمكنها أن تسهم في التنفيذ العملي للميثاق وايجاد مناخ مناسب يؤدى الى استئناف المفاوضات الاقتصادية العادية المتعددة الأطراف والى التعاون ؛

- تطلب الى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ان تتخذ تدابير عاجلة لوقف تدفق الأموال من البلدان النامية بما يقوّض أحكام الميثاق المتعلقة بالحاجة الى التعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لتلك البلدان ؛

- كذلك تطلب الى جميع البلدان ان تقوم ، وفقا لمبادئ الميثاق ، بالمساعدة في الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقيام باصلاحات اجتماعية واقتصادية تدريجية تتفق مع خطط تنميتها القومية ، لصالح الشعب العامل ككل وعلى أساس التعبئة الكاملة للموارد الداخلية ؛

- تؤكد من جديد مبدأ السيادة غير القابل للتصرف للدول على مواردها الطبيعية ، على أساس القرارات ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ؛

- ترى ان من الضرورى ان تؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة من جديد في دورتها الاربعين أحكام ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وأن تناشد جميع البلدان والهيئات والمؤسسات في منظومة الأمم المتحدة أن تسترشد في سياساتها وانشطتها بمبادئ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

وستقوم وفودنا في مرحلة لاحقة بتحديد الطريقة التي ستضع بها الوثيقة المذكورة تحت أنظار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاربعين وفقا لممارسات الأمم المتحدة .

- - - - -

Digitized by UNOG Library